

تونس تواجه تحديات تغطية فورة الاستهلاك في شهر رمضان

المضاربة والاحتكار يربكان مسالك التوزيع ويرفعان أسعار الغذاء



عصير النخيل يروي ضماً الصيام

وأصبح حسن "المجتمع المدني أيضاً له دور مهم ومنظمة الدفاع عن المستهلك مطالبة بإجراء حملات توعوية في الغرض، فضلاً عن تجريم التجاوزات وعدم التساهل مع كل من يلعب بقوت التونسيين".

وأستطرد "هناك مشكلة تهريب المواد الغذائية الأساسية وتجارة المواد المهربة بين تونس والدول المجاورة تزدهر في رمضان، وهو ما يقتضي المزيد من اليقظة".

وسبق أن انعقدت الجلسة الثانية للجنة الوطنية لمراقبة تطور الأسعار وضمان انتظام التوزيع والتصدي للتهريب والاحتكار والتجارة الموازية والسلامة الصحية للأغذية تحت إشراف رئيس الحكومة هشام المشيشي، وذلك في إطار الاستعداد لشهر رمضان.

وأطلع المشيشي على عرض حول متابعة تطور الوضع العام بالسوق الداخلية ووضع خطة التوزيع والأسعار، داعياً إلى ضرورة تضامير كل الجهود من أجل المزيد من التحكم في مسالك التوزيع والحد من كل مظاهر الاحتكار والممارسات المخلة بالتنافس بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ومن جهته أوضح وزير التجارة وتنمية الصادرات محمد بوسعيد أن اجتماعات اللجنة الوطنية لمراقبة تطور الأسعار ستعقد دورياً، مؤكداً على وفرة الإنتاج المحلي وبأسعار في المتناول خلال شهر رمضان وأنه لن يتم اللجوء إلى الاستيراد، وبالنسبة إلى المنتجات المعنية بالفجوة الفصلية أكد أن التفاوض مستمر مع وكلاء البيع حتى تبقى الأسعار مستقرة.

وفي مؤشر الأسعار لشهر فبراير الماضي الذي يصدره المعهد الوطني للإحصاء ارتفعت أسعار الزيوت الغذائية بنسبة 1.9 في المئة وأسعار البيض الطازج بنسبة 1.6 في المئة، وأسعار الألبان ومشتقات الحليب بنسبة 0.5 في المئة.

ودعا وزير الفلاحة محمد الفاضل كريم، الثلاثاء، التونسيين إلى عدم التهاوت والتهافت على المنتجات الغذائية خلال شهر رمضان، مؤكداً عدم ورود أية إشعارات عن وجود نقص في أي من المنتجات.

وأكد كريم انطلاق عمليات مراقبة مسالك التوزيع لرصد عمليات الاحتكار، واصفاً المواطنين بالتقليص من التهاوت على المنتجات الذي يؤدي بدوره إلى الترفيع في أسعار الخضار والفاكهة واللحوم البيضاء والحمراء.

وطالب خبراء الاقتصاد بضرورة تشديد المراقبة على كل التجاوزات والإخلالات، لضمان قوت التونسيين في رمضان الذي يعرف بتضاعف حجم الاستهلاك.

وقال وزير التجارة السابق محسن حسن في تصريح لـ "العرب" "ندعو إلى المزيد من توفير المنتوجات، لكن تبقى مشكلة التوزيع عائقاً كبيراً أمام ذلك، ولا بد من المتابعة الصبغة من فرق المراقبة الجهوية لتوفير المواد الغذائية الأساسية في أسواق الجملة والمحلات التجارية والغضائف الكبرى حتى لا يقع خلل في التوزيع".

وأضاف "لا بد من التنسيق والتدخل العاجل عند تسجيل تجاوزات، مع تكوين فرق عمل مشتركة للتصدي للاحتكار والمضاربة".

وعرفت أسعار بعض المنتجات الزراعية ارتفاعاً مشطاً في الأونة الأخيرة، بسبب قلة توفرها كالمعتاد.

وأفاد كمال بلحاج، رئيس الاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري في محافظة أريانة، بأن "المنتجات متوفرة، لكن أسعار بعض المواد مرتفعة على غرار الطماطم والفلفل، وهذا خاضع لقانون العرض والطلب في السوق".



وأوضح في تصريح لـ "العرب" "السلطات بتشديد المراقبة الاقتصادية"، قائلاً "الدور الرقابي ضعيف، وعلى السلطات تشديد المراقبة الاقتصادية".

وطالب في تصريح لـ "العرب" "السلطات بتشديد المراقبة الاقتصادية"، قائلاً "الدور الرقابي ضعيف نسبياً، وفي ظل الوضع الصحي والاقتصادي الصعب الذي يرهق المقدرة الشرائية للمستهلكين".

ويرى مراقبون أن المنتجات الاستهلاكية تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في هذه الفترة، ما يزيد من مخاوف استمرار ذلك بالتزامن مع تزايد الاستهلاك في شهر رمضان بنسبة تتراوح بين 30 و40 في المئة الأمر الذي يستوجب الرفع من إمكانيات تخزين المنتجات الأكثر استهلاكاً على غرار الحليب والفاكهة والخضار واللحوم والبيض.

تزداد مخاوف المستهلكين في تونس بالتزامن مع اقتراب شهر رمضان من نقص المواد الغذائية اللازمة وبالكميات المطلوبة، ما يسلب الأناظر على مدى قدرة الحكومة على توفير المنتجات الغذائية بما يسمح بتغطية تفجر الطلب والفورة الاستهلاكية المرتبطة بهذه المناسبة فضلاً عن محاربة المضاربة والاحتكار المتسببين في أزمة نقص المنتجات.

خالد هديوي
صحافي تونسي

تونس - يطرح ارتفاع الأسعار خلال شهر رمضان ونبرة المنتجات تساؤلات حول أسباب هذه الأزمة التي يعزوها خبراء إلى نقص الرقابة الاقتصادية وارتباك مسالك التوزيع نظراً للمضاربة والاحتكار من طرف التجار ولهفة المستهلكين مما يتسبب في اختلال العرض والطلب.

وطمان الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري مؤخرًا التونسيين على توفر المنتجات الزراعية من الإنتاج المحلي خلال شهر رمضان من خضار وغلغل ولحوم حمراء والبان ودواجن بكميات تغطي الحاجيات.

وأكد الاتحاد في بلاغ أصدره أن اللفتة هي السبب الرئيسي لإرباك التوزيع وارتفاع الأسعار وانتشار مظاهر الاحتكار والمضاربة، داعياً إلى الابتعاد عن هذا السلوك خاصة في هذه المناسبة، فضلاً عن تشديد المراقبة على الأسواق.

ويحل شهر رمضان أهم المواسم الاستهلاكية في تونس حيث تتجاوز نسبة الإقبال على المواد الأساسية 50 في المئة، فيما يتضاعف الإقبال على مواد أخرى مثل البيض بآكثر من 3 مرات.

وعلى الرغم من رسائل الطمأنينة التي أرسلتها السلطات بتضاعف حجم مخاوف المستهلكين من فقدان المواد الغذائية الأساسية في ظل الإقبال المتزايد على الاستهلاك، بالموازاة مع الظروف الصحي والاقتصادي الحرج.

ودعا رئيس المنظمة التونسية للدفاع عن المستهلك سليم سعدالله المستهلكين إلى مقاطعة المواد التي تشهد ارتفاعاً في الأسعار.

وأوضح في تصريح لإذاعة محلية أن أسعار مادي الفلفل والطماطم تشهد ارتفاعاً مشطاً حيث يصل سعر الكيلو الواحد من الفلفل إلى 5 دنانير، مطالباً المستهلكين بعدم التهاوت على المواد الاستهلاكية حتى لا يتسببوا في تسجيل اضطراب في التزود بهذه المواد وارتفاع أسعارها.

أزمة أشباه الموصلات تقوّض الصناعة العالمية

الاستثمارات الجديدة لا تحقق القدرات الإنتاجية المطلوبة

ضغبت جائحة كورونا على أشباه الموصلات وصناعة الرقائق مما تسبب في تقويض صناعة السيارات والهواتف الذكية والألعاب الإلكترونية، مما دفع بالعديد من شركات السيارات إلى غلق مصانعها ما يزيد الصعوبات أمام القطاع الذي كان يكافح أصلاً آثار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

باريس - تواجه قطاعات صناعية كثيرة تشمل الهواتف الذكية والألعاب الإلكترونية والسيارات منذ عدة أشهر صعوبات في التزود بأشباه الموصلات بفعل تداعيات جائحة كورونا على نشاط المصانع في وقت تركز فيه الأناظر على زيادة الاستثمارات في هذا المجال لتغطية النقص، غير أن خبراء يقولون إن القدرات الإنتاجية الجديدة لن تصل إلى الأسواق قبل عامين.

ومرت أزمة أشباه الموصلات بمحطات ومراسل كثيرة منذ انتشار جائحة كورونا في العالم مما وجه ضربات متتالية للعديد من القطاعات الصناعية.

وتتضمن أشباه الموصلات المواد نفسها وأشهرها السيليكون، والمكونات الإلكترونية المصنوعة بها، مثل الرقائق التي تسمح للأجهزة الإلكترونية بالتقاط البيانات ومعالجتها وتخزينها.

ولا أن سوق أشباه الموصلات كانت زيادة مفاجئة في الطلب لتجهيز المنتجات الإلكترونية مع ارتفاع الطلب على أجهزة الكمبيوتر ومشغلات الألعاب الإلكترونية في ظل انتشار وباء كوفيد 19 وما واکبه من عمل عن بعد وحجر منزلي.

إلا أن سوق أشباه الموصلات كانت بالأساس تحت الضغط بفعل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وعمدت شركات كبرى مثل هواوي العام الماضي إلى تخزين كميات كبرى للحد من وطأة العقوبات.

وحذر إيلوا من أن "هذا الطلب الزائد سيهدد في غضون ستة إلى تسعة أشهر لأنه من المتوقع أن تعود إلى نشاطات طبيعية أكثر على صعيد السيارات وأجهزة الكمبيوتر إلخ... لكن الأزمة ستراجع حدثها من غير أن تتبدد".

ومع فورة الحاجيات، ضاعف كبار المصنعين الإعلان عن استثمارات لتعزيز قدراتهم الإنتاجية. وتعزم إنتل استثمار 20 مليار دولار، فيما تستثمر تسي إم. سي 100 مليار.

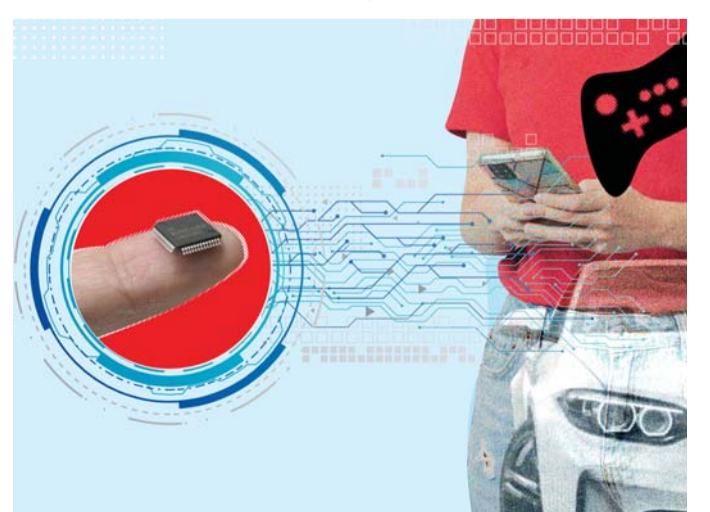
لكن إيلوا لفت إلى أنه "بما أن إنشاء مصنع جديد لإنتاج أشباه الموصلات يستغرق سنتين إلى أربع سنوات، فإن القدرات الإنتاجية الجديدة لن تصل إلى الأسواق قبل 2023 - 2024".

كيف تحاول أوروبا الحد من تبعيتها؟

رأى وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير في منتصف فبراير أن "تبعيتنا تجاه آسيا مسرفة وغير مقبولة".

وسعى لضمان سيادته التكنولوجية بوجه الصين والولايات المتحدة في هذه السوق المقدرة بحوالي 440 مليار يورو، يطمح الاتحاد الأوروبي لإنتاج 20 في المئة من أشباه الموصلات في العالم بحلول 2030، ما يساوي ضعف حصته الحالية من الإنتاج.

وهل سيكون ذلك كافياً لدفع شركات أوروبية كبرى مثل الهولندية "إن. إكس. بي" والفرنسية الإيطالية "إس. تي مايكرو إلكترونيكس" والألمانية "إنفيغون" إلى إعادة توطين قسم من إنتاجها في أوروبا؟ يرى إيلوا أن "هذا قد يدفعها إلى معاودة الاستثمار في أوروبا، وهو ما لم تفعله منذ وقت طويل جداً".



نقص فادح في الرقائق يكبل الصناعة

مخاوف من امتداد الإنعاش الأوروبي إلى مسألة الإصلاحات الحساسة

حتى العاشر من أبريل قَدّمت 23 دولة مشروعاً مؤقتاً، لكن أياً منها لم تقدم النسخة النهائية.

وأكد مسؤول أوروبي أن "المحادثات تشمل الإصلاحات"، مضيفاً أن الدول الأعضاء يجب أن تأخذ في الاعتبار "جزءاً كبيراً" من التوصيات المحددة. وتابع "ندرك أننا لن نتمكن من تقديم تعهدات ملموسة جداً لكل موضوع صعب. يجب أن نكون مرنين وأن نجد توازناً، لكن بعض الدول ستكون مطلوبة كثيراً".

ولا أحد ينتظر عراقيل في الربيع في وقت يتعرض فيه الاتحاد الأوروبي لانتقادات بسبب بطئه في إنعاش الاقتصاد، كما أن هذا المشروع الرمزي لا يزال مهبطاً حتى تتم المصادقة عليه من جانب كافة الدول الأعضاء.

ومن بين الدول الـ 27 هناك عشر دول لا تبالي بالنداء، من بينها ألمانيا حيث تشكك المحكمة الدستورية في شرعية المشروع.

إيطاليا... إنها "توصيات محددة" صاغها المجلس الأوروبي في 2019 و2020. وستقدم معظم الدول خططها بحلول نهاية أبريل. وستكون لدى المفوضية مهلة شهرين لإعطاء ضوءها الأخضر ثم سيتمتع المجلس الذي يمثل الدول الأعضاء شهر للمصادقة عليها.

صندوق الإنعاش الأوروبي قد يشكل خلافاً بين دول جنوب أوروبا التي تترجح تحت الدين ودول شمال القارة التي تعتبر متشككة

ويضيف الدبلوماسي أنه ينبغي على المفوضية الأوروبية أن تظهر صرامة حيال الإصلاحات، "وإذا لم تفعل ذلك فإن بعض الدول ستنتقد بشدة خطط بعض الدول الأخرى".

ويُفترض أن تمّول الصندوق الذي يتغذى من اللجوء المشترك وغير المسبوق إلى الدين، استثمارات في مجال التحول الرقمي والمراعي للبيئة. لكن من أجل تجاوز المعارضة الأولية للدول "المنقشفة" تمت إضافة تعهدات بإجراء إصلاحات تضع المستفيدين من الأموال تحت المراقبة.

ويقول دبلوماسي أوروبي إن في الأسابيع الأخيرة "مارست المفوضية ضغطاً على الدول الأعضاء لتأتي بإصلاحات أكثر".

وينص الاتفاق التاريخي المبرم في يوليو بعد مفاوضات شاقة على أن تدرج الدول الأعضاء في خططها الوطنية جدولاً زمنياً مفضلاً لإصلاحات يطالبها الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل.

ومن المحتمل أن يكون بين الإصلاحات المعنية الإصلاح الجاري للتأمين ضد البطالة في فرنسا أو إصلاح المعاشات التقاعدية الذي أرجئ إلى فترة أكثر ملاءمة، وأيضاً إصلاح سوق العمل في إسبانيا وتقليص النفقات العامة في

بروكسل - تتزايد المخاوف من أن تضطر دول الاتحاد الأوروبي إلى إحداث إصلاحات في القطاعات الحساسة للحصول على مساعدات صندوق الإنعاش الأوروبي حيث لا تحظى هذه الإصلاحات بشعبية نظراً لارتباطها بحقوق اجتماعية على غرار التأمين ضد البطالة والمعاشات التقاعدية وتقليص النفقات العامة وغيرها.

ومن أجل الحصول على مساعدات من صندوق الإنعاش الأوروبي تواجه دول الاتحاد الأوروبي خطر الاضطرار إلى إجراء إصلاحات لا تحظى بشعبية، وهي مسألة تتم مناقشتها بعمق في بروكسل قبل تقديم الخطط الوطنية الأولى.

والصندوق الذي تبلغ قيمته 750 مليار يورو، وهو تجسيد للتضامن الأوروبي في مواجهة الوباء العالمي، قد يصبح أحد المواضيع الخلافية بين دول جنوب أوروبا التي تترجح تحت عبء الديون ودول شمال أوروبا التي تُعتبر "منقشفة".